الأنباء
الجمعة 22 ابريل 2011

خلال ندوة عقدت بديوان العنزي في منطقة بيان أمس الأول

المسلم: تعطيل مؤسسات الدولة من أجل فرد لا يحقق التنمية المنشودة ولا تطلعات الشباب

أكد النائب د.فيصل المسلم أن تطلعات الشباب هي تطلعات الامة ولا يمكن لاي حكومة أن تفصل بين الامرين، موضحا أنه في زمن الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر لا يمكن لأي حكومة أو سلطة أن تتجاهل تطلعات الشباب ومطالبهم بل أن عليها المبادرة بتحمل مسؤولياتها عن طريق تحقيقها لانها ان لم تبادر فسيفرض الامر عليها، خصوصا ان كانت هذه المطالب أساسية وفطرية وحتمية تتعلق بوجود الانسان.

جاء ذلك في مجمل كلمته التي ألقاها أثناء الندوة العامة التي أقيمت مساء أمس الاول في ديوان العنزي بمنطقة بيان بعنوان «دور الحكومة في تطلعات شباب الكويت نحو مستقبل أفضل» بحضور فعاليات نيابية وعدد من الناشطين، والاكاديميين والمهتمين بالشأن العام ولفيف من رواد الديوانية

وأشار المسلم الى شريعة الاسلامية التي دعت للحفاظ على الكليات الخمس: الدين، النفس، العرض، العقل والمال، موضحا أن حفظ الامن مطلب أساسي لأهل الكويت ويحتل قمة الاولويات، لافتا الى تقصير الحكومة في هذا الجانب سواء كان داخليا أو خارجيا، مشيرا الى أن ايران اصبحت تمثل تهديدا لدول الخليج وهي كدولة رأس الشر في المنطقة، داعيا لوجود خطاب خليجي موحد لمواجهة الممارسات الايرانية في المنطقة، مشددا على أنه وعددا من النواب سبق وأن حذروا من الشبكات التجسسية ولكن لم يجدوا رد فعل من الحكومة يستشعر هذا الخطر.

ولفت الى أن الالتزام بالدستور ودولة المؤسسات مطلب غائب عن الحكومة، مشيرا الى أن الكويت يغلب عليها الطابع الفردي في الادارة حيث تلغى المؤسسات لاجل فرد، فلقد ألغيت 6 حكومات و3 مجالس أمة لمجرد الحرص على بقاء فرد، مشددا على الدولة التي تعطل مؤسساتها من أجل فرد لا يمكن أن تحقق تنميتها المنشودة ولا تطلعات أبنائها، معربا عن اسفه لتأخر التشكيل الحكومي والذي يترتب عليه تعطيل جلسات مجلس الامة نتيجة عرف وصفه بالفاسد كما أنه لا تصح جلسات مجلس الامة الا بحضور الحكومة، مبين أن سيادة القانون بما يحقق العدالة والمساواة ويحفظ الامن والامان عن طريق تفعيل آليات المحاسبة مطلبا لا يمكن أن نحيد عنه، بالاضافة الى حماية المال العام وتوفير الاحتياجات الاساسية للشعب الكويتي من توظيف، صحة، تعليم، تعمير، اسكان وتنمية، مشددا على أن الكويت تخلفت عن ركب التقدم وسبقتها دول الخليج التي كانوا يعتبرونها في يوم من الايام قبلتهم الصحية والتعليمية وفي شتى مجالات التنمية.

د.فيصل المسلم خلال الندوة التي اقيمت في ديوان العنزي (متين غوزال)

الكوس: الإصلاح المنشود يبدأ من الفرد الذي هو لبنة التطوير وعلى الحكومة الاستماع لأصوات الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي

المطوع: على الشباب المبادرة في دعم التنمية لأنهم هم من يصنعون التغيير

الشريان: لست متفائلاً بإمكانية تحسن الأوضاع في الفترة المقبلة بسبب النهج الإداري للحكومة وسلبية البرلمان

وأوضح المسلم أن المطالب السابق ذكرها لن تتحقق على يد الحكومة القادمة لان تشكيلتها لن تأتي وفق الطموح فمعايير الاختيار لم تتغير ولا تساعد على ايصال الكفاءات ولذلك يغيب رجال الدولة، مبينا أن الوزارة يجب أن تضم افضل 16 شخصا في الكويت، كل في تخصصه، لتحمل مسؤولية الوزارة، بالاضافة الى سوء آلية عمل مجلس الوزراء والتي تعتبر عائقا أمام التنمية، لافتا الى أنه لو كلف غير رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد فلن ينجح في ظل آليات العمل الموجودة.

واشار الى أن ضعف الاجهزة الرقابية يقف حجر عثرة أمام تحقيق المطالب، موضحا أن الجانب التشريعي هو أساس عمل النائب والشق التنفيذي هو لب عمل الحكومة الا أن غياب التنفيذ هو الذي يؤدي الى طغيان الرقابة على التشريع، بالاضافة الى أن صراع الكتل النيابية يعطل عمل المؤسسة البرلمانية، وغياب القوى السياسية، وسيطرة الاعلام الفاسد وتراجع الاعلام الحر.

وشدد المسلم على أن السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات الشباب هو أن تعود الكويت لدولة المؤسسات وتعود ادارة شؤون الدولة لمجلسي الامة والوزراء وهذا لن يكون الا بتعديل دستوري واصلاح لبعض القوانين لتقوية دولة المؤسسات، مشيرا إلى ضرورة إخراج الوزراء والحكومة من عضوية مجلس الأمة، داعيا لضرورة تصويت مجلس الأمة على الحكومة برنامجا وشخوصا لأنه من يصوت لصالح البرنامج والشخوص سيمنح الحكومة فرصة للعمل والإنجاز، لافتا إلى أن الكويت لن تصل لمستوى أسوأ مما وصلت إليه ولن يتألم شعبها أكثر مما تألم، معربا عن أمله في أن تصل الأمور للأفضل وأن تكون وجهة نظره خاطئة.

وبدوره أكد الإمام والخطيب في وزارة الأوقاف الشيخ حمد الكوس أن الشباب يعول عليه في قيادة الوطن لما يصبو إليه ويضعه في مصاف الدول الكبرى، لافتا إلى أنه لا يمكن تحقيق الكليات الخمس والحفاظ عليها إلا بالعودة للشرع، داعيا لحسن اختيار الكفاءات من اصحاب التخصصات، معالجة الفساد الإداري، التعاون، المحاسبة والرقابة.

وأوضح الكوس أن الإصلاح المنشود يبدأ من الفرد المسلم الذي هو لبنة التطوير، مشددا على ضرورة الاستماع لأصوات الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر والمدونات واستثمار طاقاتهم في الوزارة القادمة، والاهتمام بالواجهة الحضارية للكويت وإعطاء العلماء منزلتهم في الاستشارة لأنهم صمام أمان الدولة، والاهتمام بقضايا التعليم والثقافة، داعيا إلى ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، منتقدا الخوف من الإقدام على ذلك، مستشهدا بتجارب دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية.

من جانبه أكد مؤسس مركز الحرير للأعمال مشاري المطوع أن الشباب هو من يصنع التغيير، لافتا إلى تجربة شخصية قام بها كمواطن كويتي غيور حاول أن يكون مجرد حجر في جدار التنمية، فبعد علمه عن إنشاء مدينة الحرير من خلال وسائل الإعلام قام في أواخر عام 2009 بمبادرة أسس من خلالها مركز الحرير ليكون داعما للمشروعات التنموية.

ولفت المطوع إلى أن المركز الآن يتبنى 20 مشروعا صغيرا بعضها حاز على جوائز عالمية، داعيا الشباب لضرورة المبادرة في دعم التنمية لأنهم هم من يصنعون التغيير، رافضا النهج السلبي للبعض، معربا عن أمله في أن تكون الحكومة القادمة حكومة قادرة على تحقيق طموحات الشباب الكويتي وتطلعاتهم.

وبدوره أكد عضو مجلس إدارة جمعية المحامين المحامي شريان الشريان على أن الصمت لا يبني وطن وأن تطلعات الشباب وطموحاتهم لن تتحقق إلا بالاهتمام بالتعليم الذي هو السبيل الوحيد للوصول بالأجيال القادمة لبر الأمان، محذرا من مغبة الفتنة وآثارها السلبية على اللحمة الوطنية، لافتا لوجود من يسعى لنشر هذه الثقافة في مجتمعنا، داعيا لضرورة إعطاء الكوادر الكويتية فرصة للجلوس على منصة القضاء.

وأشار الشريان إلى عدم تفاؤله بإمكانية تحسن الأوضاع في الفترة القادمة بسبب النهج الإداري للحكومة وسلبية البرلمان.

ومن جهته أكد المحامي مشاري العنزي أن حب الوطن أمر فطري لا ينازع فيه إلا مكابر والوطنية علاقة تبادلية بين الراعي والرعية وهي نسيج متكامل جوهرها بيعة في العنق وأداء للحق وولاء وطاعة تستوجب عدم الخروج عن أمر الجماعة، موضحا أن الشباب هم قادة المستقبل والعمود الفقري لعملية بناء المجتمع وتنميته كونهم أهم عناصر نهضة البلاد للوضع المنشود لما يحملونه من أفكار تتلخص في عدة أمور أهمها المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع وأعداد الخطط اللازمة، والمشاركة الفعلية في بناء أمن المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة والمساهمة في الخدمات الاجتماعية.

ولخص العنزي الهدف من الندوة في طرح مجموعة من التساؤلات أهمها، ما هي تطلعات واحتياجات الشباب الكويتي من الحكومة القادمة والتي طال أمد ولادتها؟ وما هي الاستراتيجيات الوطنية التي ستنفذها الحكومة من خلال تنمية المجتمع؟ وما هو الدور الذي سيمارسه الشباب على مختلف انتماءاتهم في بناء الوطن؟

● أسامة دياب

السلطان والعمير يستفسران عن حفل ثانوية 25 فبراير

قدم النائبان خالد السلطان وعلي العمير سؤالين برلمانيين الى وزيرة التربية والتعليم العالي د.موضي الحمود حول حفل ثانوية 25 فبراير، وجاء سؤال العمير كالتالي: «نمى الى علمنا انه أقامت إحدى ثانويات البنات بمنطقة الرميثية فعالية باسم «شمس الولاء لا تغيب»، لذا أرجو إجابتي عن التالي:

1. ما الهدف من إقامة هذا النشاط؟
2. من هم المدعوون للحضور؟
3. هل كان من بين الحضور رجال وهل صحيح ان النشاط تخلله رقص للطالبات؟
4. أرجو موافاتي بنسخة من التسجيل المرئي لهذا النشاط.

فيما جاء نص سؤال السلطان كالتالي: «نظمت ثانوية 25 فبراير للبنات بمنطقة الرميثية فعالية بعنوان «شمس الولاء لا تغيب»، وذلك يوم الاحد الموافق 10 الجاري، وعليه يرجى إفادتي بالآتي:

1. هل قامت المدرسة بإخطار الوزارة بهذا الحفل؟ وهل تمت الموافقة عليه؟
2. هل قامت إدارة المدرسة بدعوة مسؤولين رجال لهذا الحفل؟ مع تزويدي بأسمائهم وصفاتهم الوظيفية؟
3. ما صحة تضمن الحفل مقاطع غنائية ورقصا للطالبات أمام هؤلاء المسؤولين الرجال؟
4. هل اتخذت الوزارة اي إجراء ضد المدرسة بعد هذا الحفل؟
5. ما دور الوزارة في ضبط مثل هذه الأنشطة؟ وما الإجراءات المتبعة ضد من يخالف الضوابط الخاصة بذلك؟

خالد السلطان

العمير يقترح استمرار المكافأة الاجتماعية للطلبة بعد التخرج وحتى الحصول على العمل

قدم النائب علي العمير اقتراحا بقانون في شأن تعديل بعض أحكام المادة السادسة من القانون رقم 10 لسنة 1995، في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. وجاءت المواد كالتالي: مادة أولى: يستبدل نص البند (1) من المادة السادسة من القانون رقم 10 لسنة 1995 المشار اليه النص التالي.

مادة سادسة البند (1)

مقدار المكافأة الاجتماعية والتشجيعية بنوعيها على ألا يقل قيمة المكافأة الاجتماعية عن مائتي دينار للطالب شهريا.

ويستمر صرف هذه المكافأة من تاريخ التخرج وحتى حصول الطالب على العمل في الجهات الحكومية او القطاع الخاص.

ويكون صرف هذه المكافأة بعد التخرج بذات قيمتها او بالقيمة المقررة بالقانون رقم 19 لسنة 2000 المشار اليه أيهما أكبر. وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون قواعد وشروط الصرف.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

د.علي العمير

خصوصاً من حصلوا على جوازات من دول أجنبية

عسكر: ضرورة حل مشكلة البدون

شدد النائب عسكر العنزي على ضرورة إيجاد حل لمشكلة البدون لاسيما الذين استخرجوا جوازات سفر من دول اجنبية لتعديل اوضاعهم واتضح انها مزورة لافتا الى ان قضية البدون انسانية وتتطلب حلا سريعا لإنهاء معاناة هذه الفئة.

وبين عسكر ان كثيرا من البدون لجأوا في السنوات الماضية وتحت وطأة وضغط الجهات المعنية الى استخراج جوازات سفر بحجة تعديل أوضاعهم الأمر الذي اوقفهم في شباك تجار بيع الجوازات الأجنبية المزورة والوهمية وهم يعانون الآن من ظروف قاسية بسبب هذا الوضع.

ودعا عسكر وزير الداخلية والذي عرف عنه مواقفه الانسانية لإيجاد حل سريع لهذه الفئة من البدون وتعديل وضعهم القانوني واعتبار تلك الجوازات كأن لم تكن باعتبارهم من البدون.

عسكر العنزي

مزيد: أوضاع البدون تتطلب إعادة النظر

ناشد النائب حسين مزيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود اعادة النظر في أوضاع فئة من غير محددي الجنسية (البدون) ممن أجبروا في فترة من الفترات على تعديل أوضاعهم وفتح ملف قضيتهم بعد أن ضاقت بهم السبل وباتوا يعانون من تقييد في البحث عن لقمة العيش.

وقال مزيد في تصريح صحافي ان هذه الفئة ممن لجأوا الى البحث عن جوازات وهويات لدول ما أنزل الله بها من سلطان وكانت تحت ضغط العيش وإيجاد حياة كريمة لهم ولأسرهم، حيث يواجهون اليوم ضائقة إنسانية أخرى بانتهاء صلاحية هذه الأوراق التي لم تغنهم فعادوا لنقطة الصفر في تأمين حياة كريمة لهم، موضحا انه من الأسف أن يكون تأمين هذه الأوراق بإيعاز من أشخاص كانوا يعملون في لجنة البدون وتوجيههم لمكاتب تبيع هذه الجوازات وكانوا تحت ضغط تأمين فرص للعيش، داعيا الوزير الحمود الى فتح هذا الملف ووضع حلول مناسبة لأصحاب هذه الفئة.

وأضاف مزيد ان أغلب الاشخاص ممن يواجهون هذه المعضلة هم من العاملين في الأجهزة الحكومية، خاصة في السلك العسكري، ويحتاجون الى مساندة الوزير الحمود لإيجاد الحلول المناسبة وحسم موضوعهم بما يحقق لهم ولأسرهم الاستقرار الانساني أولا، وكذلك الأمن المعيشي بما يكفل لهم حياة ميسرة، مشددا على ان هذا الملف لابد أن يطوى بتكاتف الجهود الحكومية وأن يتم بحثه ومعالجته بأسرع وقت، خاصة ان تاريخ صلاحية الأوراق والمستندات التي يملكونها انتهت وهو ما ينذر بمستقبل مجهول لهم.

حسين مزيد

الصرعاوي: نرفض عودة الوزراء المستجوبين حفاظاً على الدستور

أكد النائب عادل الصرعاوي ان عودة الوزير الشيخ احمد الفهد الى الحكومة الجديدة تحت اي مسمى مرفوض سياسيا ودستوريا، معتبرا انه قد سقط سياسيا، محذرا الحكومة من اتخاذ قرار شراء الطائرتين وقت استقالتها بهدف تحصين القرار، مطالبا الحكومة بالاعلان عن إلغاء هذه العملية التي سيتم التصدي لها بجميع الوسائل الدستورية.

وقال الصرعاوي في مؤتمر صحافي عقده بمجلس الامة امس نتمنى على الحكومة عدم اللجوء الى اتخاذ قرار شراء الطائرتين في فترة استقالتها بهدف تحصينه، مشيرا الى ان في ذلك اجراء غير دستوري، سيتم التصدي له بجميع الوسائل الدستورية، خصوصا ان لجنة حماية الاموال العامة كلفت من قبل المجلس بدراسة هذا الموضوع، واضاف الصرعاوي سألتقي بلجنة حماية الاموال العامة مرة اخرى، بعد تسلمي اجابة حديثة تتحدث حقيقة عن كيفية تدخل اصحاب النفوذ والمصالح في مصادرة القرار الحكومي، فالنائب الاول وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك اجابني بكل شفافية، ويقول في اجابته ان شركة «بودايير» التي عرضت على وزارة الدفاع بيع طائرتي جامبو 747 قيمتهما 123 مليون دينار، وليست الوزارة هي التي طلبت شراء الطائرتين، مشيرا الى ان ذلك كفيل ان تعلن الحكومة صراحة اليوم قبل الغد وقف هذه العملية، معتبرا ان هذا الموضوع لدى الحكومة اصبح مثل الجمرة، فوزارة الدفاع ترسلها الى وزارة المالية، التي بدورها ترسله الى مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء يطلب احالته الى ديوان المحاسبة، الذي رصد العديد من التجاوزات، ثم يتم ارساله الى المجلس الاعلى للدفاع، الذي تقرر احالته الى وزارة الدفاع.

ورفض الصرعاوي ان يكون شراء الطائرتين نتيجة جهة تقدمت بهذا العرض، وليس وفقا لحاجة الوزارة لذلك، على ان يكون وفق دراسة ويقدر في الميزانية، مشيرا الى ان وزارة الدفاع طلبت من وزارة المالية ان تعرف قيمته من الاعتماد التكميلي، الذي يعتبر وفق وجهة نظر الحكومة والذي لنا في الاساس موقف منه وصوتنا ضده، للامور الطارئة، متسائلا «هل يعقل ان يكون شراء طائرتين بقيمة 123 مليونا امرا طارئا؟!»، مطالبا الحكومة بالإعلان عن وقف اتمام هذه العملية.

وانتقل الصرعاوي الى الحديث عن عودة الوزراء المستجوبين الى الحكومة الجديدة، مشيرا الى ان كتلة العمل الوطني اعلنتها صراحة بأنها ضد عودة الوزراء المستجوبين.

وحول موقفه من عودة الوزير الشيخ احمد الفهد قال اعتقد انه بكل المقاييس سقط سياسيا، ويبحث عن انجاز حتى يبين للآخرين أن انجازاته مستمرة، حيث قام بإصدار قرار يمنح من لديه قطعة ارض في المناطق السكنية الجديدة حق التمديد، مشددا على ان عودة الوزير الفهد الى الحكومة الجديدة بأي طريقة كانت وتحت اي مسمى مرفوضة سياسيا ودستوريا، مذكرا بمضبطة جلسة المجلس المنعقدة في 30 اكتوبر عام 2007، التي تحدث فيها العديد من النواب واكدوا فيها اعتراضهم من حيث المبدأ على عملية التدوير التي صارت لوزير المالية الاسبق عندما تم تدويره الى وزارة النفط.

واشار الصرعاوي الى انه كان أحد المتحدثين في هذه الجلسة، وسجل اعتراضه على عملية التدوير، وبيّن انها تفريغ للدستور ولأداة الرقابة، معتبرا انه إذا تم تمرير هذه العملية في الحكومة الجديدة، فلن يكون هناك أي عملية طرح ثقة بأي وزير، حيث سيتم تفريغ أداة الاستجواب من محتواها، وكذلك الحال بالنسبة لعدم التعاون مع سمو رئيس الوزراء، مطالبا الحكومة في حال تقديم استجواب لاحد اعضائها برر حمل مسؤولياتها ومواجهته، متمنيا على كل من تحدث في الجلسة المشار إليها والذي رفض عملية التدوير ان يكون منسجما مع نفسه ومواقفه في الحكومة الجديدة.

وعلى صعيد آخر أوضح انه سبق أن وجه سؤالا الى وزير المالية مصطفى الشمالي فور استقالة الحكومة، حول مدى صحة وجود قضية افلاس مديونيات عامة مرفوعة من جهاز حماية المديونيات العامة ضد شركة الاجهزة الفنية المحدودة الشيخ احمد الفهد الأحمد الصباح وشركاه والشيخ أحمد فهد الأحمد بصفته الشخصية وآخرون، ولم أتسلم الاجابة الى الآن، على الرغم من مرور اكثر من شهر على السؤال مشددا على أهمية الحاجة الى التحقق من هذا الموضوع، الذي سيتم بناء عليه الوصول الى تصور اما بتدخل تشريعي او استعجال بعض الآليات داخل اللائحة ومنها بعض التشريعات المتعلقة بالفساد والكسب غير المشروع، متمنيا على وزير المالية الاسراع في الإجابة.

وفيما يتعلق باجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي الذي تم رفعه أول من امس لعدم حضور مدير الهيئة العامة للشباب والرياضة الشيخ طلال الفهد، قال الصرعاوي ان قضية عدم القدرة على المواجهة، في وقت نريد فيه ان نكون في الصفوف الامامية بهدف الكشخة، هي مشكلة مع معظم القياديين في الدولة، لاسيما منهم أركان في دولة أحمد الفهد، وبعد غياب الشيخ طلال الفهد عن اجتماع لجنة الميزانيات، اطالب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بألا يأتي ويحضر انطلاقا من تحمله المسؤولية السياسية، وان يحضر القيادي ويواجه اللجنة، لاسيما ان بعض الملاحظات الواردة من ديوان المحاسبة تمسه شخصيا.

وقال الصرعاوي نحن امام هيئة لم نأخذ بملاحظات ديوان المحاسبة في ما يخص الحساب الختامي، ولم تتعاون معه في التكليف الصادر من المجلس بشأن الفحص المستندي للهيئات الرياضية، رغم تقديم كتابين من ديوان المحاسبة، كان الأول في 7 نوفمبر 2010 بعد مرور سبعة اشهر على قرار تكليف الديوان يطلب فيه الاعتذار لعدم تعاون الهيئات الرياضية معه، مستغربا من عدم تعاون الهيئات الرياضية مع الديوان.

وتمنى الصرعاوي على صاحب السمو الأمير ان يكون قد اطلع على تصريح مدير عام الهيئة العامة للشباب والرياضة بالنيابة ورئيس الاتحاد غير الشرعي لكرة القدم وما ورد فيه من اعتبارات والفاظ، أرى بتفسيره الشخصي أنها موجهة الى وزير الشؤون.

واشار الصرعاوي الى تصريح سابق لوزير الشؤون اعلن فيه أن إجراءات الإخلاء غير الشرعي سليمة، لذلك فتصريح المدير العام كان ردا على هذا التصريح وما ورد به من الفاظ، لذا اتمنى ان يكون صاحب السمو الأمير اطلع عليه ليرى كيفية مخاطبة القياديين لمسؤوليهم المباشرين.

عادل الصرعاوي

النملان يسأل الساير عن التأمين الصحي للأجانب

وجه النائب سالم النملان سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة هلال الساير جاء في مقدمته: بينت المذكرة التفسيرية للقانون رقم 1 لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية على أن من أهم أهداف القانون هو توفير موارد لتمويل الرعاية الصحية وتحديثها مع تزايد تكاليف هذه الرعاية من طواقم مهنية وأجهزة طبية حديثة.

وطلب إفادته عن قيمة المبالغ المحصلة تطبيقا لنصوص القانون رقم 1 لسنة 1999 والتي تم توريدها لإيرادات الدولة العامة في السنوات المالية 2008/2007 ـ 2009/2008 ـ 2010/2009 كل على حدة. وقيمة المبالغ التي لم تحصل من الجهات المخولة بمنح التأمين الصحي وفقا للقانون المذكور في السنوات المالية المذكورة سابقة.

وهل طلبت وزارة الصحة تفويضا لاستخدام المبالغ المحصلة وفقا للقانون المذكور في تمويل الخدمات الصحية وتطويرها؟

سالم النملان